

قالت تقارير صحافية بريطانية اليوم الأربعاء إن مراقبة رجل الدين الأردني الفلسطيني الأصل عمر محمود عثمان المعروف بـ"أبو قتادة"، ستكلف دافعي الضرائب البريطانيين 40 مليون جنيه استرليني، أي ما يعادل نحو 63 مليون دولار.

وأخلت محكمة الإستئناف الخاصة بقضايا الهجرة سبيل أبو قتادة الاثنى الماضي بكفالة بعد أن قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعدم جواز تسليمه إلى الأردن، على الرغم من أن وزارة الداخلية البريطانية تعتبره يشكل خطراً على الأمن القومي للمملكة المتحدة.

وقالت صحيفة صحيفة "ديلي ميرور" إن أبو قتادة سيخضع لرقابة الشرطة البريطانية وجهاز الأمن الداخلي البريطاني (إم آي 5) على مدار الساعة بعد خروجه من السجن في غضون الأيام القليلة المقبلة.

وأضافت أن أبو قتادة (51 عاماً) سيُجبر، بعد إخلاء سبيله من السجن، على البقاء في منزله لمدة 22 ساعة في اليوم، والحصول على موافقة من وزارة الداخلية بشأن جميع الزيارات، كما سيتم فرض رقابة صارمة على إتصالاته الهاتفية واستخدامه لشبكة الإنترنت.

وأشارت الصحيفة إلى أن نحو 60 شرطياً وعنصراً من جهاز (إم آي 5) سيقومون بمراقبة أبو قتادة على مدار الساعة كل يوم بعد خروجه من سجن لونغ لارتين، مشيرة إلى أن مراقبته ستكلف دافعي الضرائب البريطانيين 40 مليون جنيه استرليني، أي ما يعادل نحو 63 مليون دولار.

وكان أبو قتادة قد كسب الشهر الماضي قضية الإستئناف التي رفعها ضد حكم سابق لمنع تسليمه إلى الأردن، بعد أن قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عدم جواز إبعاده عن المملكة المتحدة وتسليمه إلى الأردن بسبب سجل البلد الأخير في التعذيب.

وأعلنت وزيرة الداخلية البريطانية تريزا ماي أنها تدرس إستئناف الحكم الأخير بحق أبو قتادة، وأبلغت مجلس العموم (البرلمان) أمس الثلاثاء أن "المكان المناسب لإرهابي أجنبي هو في زنزانة سجن بعيداً عن بريطانيا"، على حد قولها.

وجاء أبو قتادة (51 عاماً) إلى المملكة المتحدة عام 1991 وطلب اللجوء السياسي بعد تعرضه للتعذيب في الأردن، واعتقلته السلطات البريطانية عام 2005 بعد وقت قصير من تفجيرات لندن عام 2005.

وقضت محكمة بريطانية عام 2007 بجواز تسليمه إلى الأردن فقدّم استئنافاً ضد الحكم وربحه وأخلي سبيله من السجن لاحقاً، غير أن السلطات البريطانية أعادت اعتقاله عام 2008 لخرقه شروط الإفراج عنه بكفالة بانتظار ترحيله خارج المملكة المتحدة.

وتطالب بتسلم "أبو قتادة" حكومات الأردن والجزائر وبلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا.

تحذير من وصفه بـ "المتطرف":

من جانب آخر، ذكرت صحيفة (ديلي تليغراف) الأربعاء أن هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) طلبت من صحافيينها عدم تسمية رجل الدين الأردني الفلسطيني الأصل أبو قتادة بـ"المتطرف" أو "المتشدد"، ووصفه فقط بأنه "أصولي".

وقالت الصحيفة إن إدارة (بي بي سي) قررت الإشارة إلى أبو قتادة بالأصولي "لتجنب الوقوع في حكم تقييمي"، وحذرت الصحافيين من "استخدام الصور الذي يظهر فيها وهو بدين".

وأشارت إلى أن هذه التوجيهات صدرت خلال اجتماع لمحرري أخبار بي بي سي عُقد (الثلاثاء) وترأسه أندرو روي، أحد كبار مديري هيئة الإذاعة البريطانية.

وأضافت الصحيفة أن روي، ووفقاً لوثائق عن الاجتماع اطلعت عليها، أبلغ الصحفيين أن "يتجنبوا تسمية أبو قتادة بالمتطرف ويجب أن يصفوه بأنه أصولي، لأن التطرف ينطوي على حكم تقييمي"، وحذّره من "استخدام صور الأرشيف التي يظهر فيها وهو بدين لأنه فقد الكثير من وزنه".

ونسبت الصحيفة إلى متحدث باسم (بي بي سي) قوله "نولي عناية فائقة للغة التي نستخدمها ونحن لا نحظر الكلمات، ووثائق الإجتماع هي انعكاس لنقاش تحريري حي حول كيفية تغطية التطورات الأخيرة المتعلقة بهذه القضية"، في إشارة إلى قضية أبو قتادة.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 08/02/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com